

Distr.: General
30 December 2009
Arabic
Original: English

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية



اللجنة المعنية بحقوق الإنسان
الدورة الثالثة والتسعون

محضر موجز للجلسة ٢٥٦٨

المعقودة في قصر ويلسون، جنيف، يوم الخميس، ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد ريفاس بوسادا

المحتويات

تعيين مفوض سامي جديد لحقوق الإنسان

التعليقات العامة للجنة (تابع)

إمكانية إصدار بيان صحفي

اختتام الدورة

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي أن تقدم التصويبات بوحدة من لغات العمل، كما ينبغي أن تُعرض التصويبات في مذكرة مع إدخالها على نسخة من المحضر. وينبغي أن ترسل خلال أسبوع من تاريخ هذه الوثيقة إلى وحدة تحرير الوثائق: Editing Unit, room E.4108, Palais des Nations, Geneva.
وستُدمج أية تصويبات ترد على محاضر جلسات الاجتماع في وثيقة تصويب واحدة تصدر بعد نهاية الدورة بأمد وجيز.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥

تعيين مفوض سامي جديد لحقوق الإنسان

١- الرئيس دعا الأمانة إلى إصدار إعلان.

٢- السيدة موراليس (الأمانة) أعلنت متحدثة بالنيابة عن السيد أنديانيه، الموظف المسؤول عن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، أن الأمين العام قد عين السيدة نغان سيم بيلاي من جنوب إفريقيا بوصفها المفوضة السامية الجديدة لحقوق الإنسان. وستدعى الجمعية العامة للانعقاد في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨ للتصديق على تعيينها، وسوف تتولى السيدة بيلاي مهامها بوصفها المفوضة السامية في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

التعليقات العامة للجنة (تابع)

٣- السيد شيرير قال، مشيراً إلى مشروع التعليق العام رقم ٣٣ بشأن التزامات الدول الأطراف بموجب البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد، إنه من الممارسات المعتادة القيام عند الانتهاء من القراءة الأولى لمشروع التعليق العام بطلب تعليقات واقتراحات من الدول الأطراف ومن عامة الناس بشأن المشروع. ولذلك فإنه يقترح أن تقوم الأمانة بتعميم مشروع التعليق العام رقم ٣٣.

٤- وقد تقرر ذلك.

إمكانية إصدار بيان صحفي

٥- السير نايجل رودلي قال إنه قد علم بالأمس من منظمة العفو الدولية أن رئيس جمهورية ليبيريا قد أقر مشروع قانون من شأنه الإبقاء على عقوبة الإعدام فيما يخص جرائم معينة. وقد صدقت ليبيريا على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي يستهدف إلغاء عقوبة الإعدام في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ولا يحتوي البروتوكول الاختياري الثاني، شأنه شأن العهد ذاته، على أي أحكام تتعلق بالانسحاب، كما أن المادة ١ تنص على أن تتخذ كل دولة طرف كافة التدابير اللازمة لإلغاء عقوبة الإعدام ضمن حدود ولايتها. ولذلك فإن الإجراء الذي اتخذته ليبيريا يشكل تحدياً صارخاً لسلامة منظومة معاهدات حقوق الإنسان.

٦- واقتراح، ملاحظاً أن السيدة شانيه، أثناء مدة ولايتها كرئيسة، قد أصدرت بياناً صحفياً بالنيابة عن اللجنة عندما تجاهلت إحدى الدول الأطراف بصورة متكررة طلب اتخاذ تدابير مؤقتة، أن تقوم الرئيسة بعد التحقق رسمياً من دقة تقرير منظمة العفو الدولية بشأن ليبيريا بإصدار بيان صحفي تعرب فيه عن بالغ قلق اللجنة إزاء هذا التطور المؤسف.

- ٧- السيدة شانيه قالت إن الرئيسة قد أصدرت أيضاً بياناً صحفياً عندما أعربت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن نيتها الانسحاب من العهد. وقد احتجت الدولة الطرف وقامت اللجنة بعد ذلك باعتماد التعليق العام رقم ٢٦ بشأن استمرارية الالتزامات. وقامت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بعد ذلك بعكس موقفها وقدمت تقريراً.
- ٨- السيد أوفلاهرقي لاحظ، معرباً عن تأييده لفكرة إصدار بيان صحفي أن مفوضية حقوق الإنسان لديها مكتباً في ليبيريا واقترح إصدار نسخ من البيان الصحفي وتوزيعها على المسؤولين المختصين.
- ٩- السيد عمر قال إنه يرى أنه ينبغي للجنة أن ترجى اتخاذ قرار حتى الدورة القادمة. فهي في حاجة إلى وقت للنظر في جميع جوانب الموضوع، ولا سيما الآثار القانونية، من أجل الاتفاق على موقف عام.
- ١٠- السير نايجل رودلي قال إنه بينما يحترم النهج الحريص للسيد عمر، فإن الحقائق واضحة ويمكن التحقق منها بسهولة على مستوى رسمي. وسيكون من المؤسف أن تناقش اللجنة مثل هذا التطور في جلسة علنية، ولكنها تغفل الإحاطة به علماً رسمياً لعدة شهور.
- ١١- الرئيس قال إنه لا توجد أي ضرورة للدخول في تفاصيل أي بيان صحفي. ويمكنه أن يعرب عن القلق ما أن يجري التحقق من المعلومات.
- ١٢- السيد شيرير قال إنه يمكن الحصول على تأكيد رسمي بسرعة من عدد من المصادر، ذلك أن التأخير في رد اللجنة من شأنه أن يخفف تعبيرها عن القلق.
- ١٣- السيد أوفلاهرقي قال إنه يكفي القيام باتصال هاتفي بسيط بمكتب المفوضية في ليبيريا.
- ١٤- الرئيس قال إنه يتفق اتفاقاً تاماً على ضرورة اتخاذ هذا الإجراء في أسرع وقت ممكن.
- ١٥- السيدة شانيه قالت إنه إذا تأكد التقرير الذي يفيد بأن إحدى الدول الأطراف التي صدقت على البروتوكول الاختياري الثاني قد أصدرت تشريعاً للإبقاء على عقوبة الإعدام، فإن عدم اتخاذ اللجنة لإجراء فوري من شأنه أن يقوض هيبتها.
- ١٦- السيد سانشيز - ثيرو شدد على أهمية صوغ بيان صحفي موجز يكون له الأثر المنشود على الرأي العام. وينبغي للجنة عدم الاقتصار على إبداء القلق بل ينبغي لها إدانة ما يعتبر بمثابة انتهاك للبروتوكول الاختياري الثاني.
- ١٧- أعربت السيدة ودجوود والسيد باغواقي والسيدة بالم عن تأييد الاقتراح بإصدار بيان صحفي حالما يجري التحقق من الحقائق.

١٨- السيد شيرير قال إنه ينبغي للرئيس إصدار بيان قوي يبدى فيه القلق حتى ولو كان رئيس جمهورية ليبيريا قد أعرب عن مجرد نية إحالة مشروع قانون إلى البرلمان من شأنه الإخلال بالتزامات الدولة الطرف. وينبغي للجنة أن تنتظر إلى أن يدون التشريع في الكتب القانونية.

١٩- السيد خليل قال إنه يؤيد فكرة إصدار بيان صحفي، غير أنه إذا كان رئيس جمهورية ليبيريا قد أعرب عن مجرد نية اتخاذ إجراء، فينبغي تخفيف نص البيان حتى يضع هذه الحقيقة في الاعتبار.

٢٠- الرئيس قال إنه يعتبر أن اللجنة توافق على نشر بيان صحفي للرئيس ما أن تثبت الحقائق على نحو قاطع.

٢١- وقد تقرر ذلك.

اختتام الدورة

٢٢- وبعد تبادل تعبيرات المجاملة المعتادة، أعلن الرئيس اختتام الدورة الثالثة والتسعين للجنة المعنية بحقوق الإنسان.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥